

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف ، محمود البطوش ، حابس العبدالات ، خضر مشعل

المميز : عامر محمد مصطفى قزمار/ وكيله المحامي عماد محمد مصطفى
قزمار بموجب وكالة عامة وكلاؤه المحامون عارف الهنادة وخالد الهنادة
وأمانى الهنادة.

المميز ضدها : الشركة العالمية للدهانات ذات المسؤولية المحدودة/ وكيلها
المحاميان غالب شنيكات وأحمد شنيكات.

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٧ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
عمان في القضية رقم (٢٠١٥/٣٢٧٨٣) فصل ٨/١٠/٢٠١٥ المتضمن رد
الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بدائية شرق عمان في القضية
الحقوقية رقم (٢٠١٣/٤١٢) فصل ٣١/٣/٢٠١٥ القاضي (بالزام المدعى عليه
عامر محمد مصطفى قزمار بأن يدفع للمدعية شركة العالمية للدهانات (ذ.م.م) مبلغ
وقدره (٢٠٠٣١,٩٤٢) مع تضمينه المصاريف والرسوم النسبية بحدود المبلغ
المحكوم به ومبلغ ألف دينار بدل أتعاب محاماة تدفع للمدعية والفائدة القانونية من
تاريخ المطالبة الواقع في ٢٠/١١/٢٠١٣ وحتى السداد التام) وتضمنين المستأنف
عليها بهذه المرحلة ومبلغ مئة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الاستئناف والبداية بالنتيجة التي توصلنا إليها وكان قرارهما بذلك مخالفاً للأصول والقانون ولواقع بينات القضية المميزة وذلك لعدم استنادهما إلى أساس قانوني سليم حيث لم تثبت بينة المميز ضدها دعواها بالشكل الصحيح من حيث انشغال ذمة المميز بالمبلغ المدعى به حيث إن البينة المقدمة منها لا تصلح للاعتماد عليها في إلزام المميز بالمبلغ المدعى به.

٢- جانبت محكمة الاستئناف والبداية الصواب بتحليف ممثل الجهة المدعى عليها اليمين الحاسمة حيث إن اليمين الحاسمة لم تكن متناسقة مع واقعة الدعوى ومع البيانات المقدمة من المميز ضدها حيث قامت بتحليفه اليمين حسب علمه مع العلم بأن المفوض بالتوقيع كان أحد شهود هذه الدعوى وذكر بأن الإقرار الموقع من المميز قد وقع أمامه وأقر بصحته وبالتالي فإن اليمين يجب أن تكون موجهة على صحة المطالبة أساساً الأمر الذي يجعل من قرار محكمتي الاستئناف والبداية مخالفاً للقانون.

٣- لم تراعى محكمة الاستئناف والبداية القانون عندما قررتا إيراد حافظة المستندات المميز ضدها والتأشير عليها ودعوة البينة الشخصية وأرجأت البت بالبيانات المقدمة من المميز إلى حين الانتهاء من تقديم بينات الدعوى الأمر الذي يجعل من إجراءات المحاكمة غير صحيحة ومستوجبة الفسخ من هذه الناحية.

٤- القرار المميز مخالف لواقع بينات القضية المميزة من حيث البينة التي لا تصلح أساساً للاعتماد عليها بإلزام المميز بالمبلغ المدعى به.

٥- القرار المميز غير معلن تعليلاً صحيحاً وقانونياً وشفافياً.

لهذه الأسباب طلب وكلاء المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

وبتاريخ ٢٠١٦/٣/١٣ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في ختامها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن الشركة العالمية للدهانات ذ.م.م أقامت هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق شرق عمان في مواجهة المدعى عليه عامر محمد مصطفى قزمار للمطالبة المالية بقيمة ٢١٦٥١,٩٤٢ ديناراً واحد وعشرين ألفاً وستمئة وواحد وخمسين ديناراً و ٩٤٢ فلساً. قيمة الدعوى ٢١٦٥١,٩٤٢ ديناراً واحد وعشرين ألفاً وستمئة وواحد وخمسين ديناراً و ٩٤٢ فلساً لغايات الرسوم.

الوقائع:

١- المدعية شركة أردنية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تعمل في مجال الدهانات مستلزماتها وتسويقها وبيعها والاتجار بها في الأردن.

٢- المدعى عليه يعمل لدى المدعية منذ تاريخ ٢٠٠٥/٨/١ بوظيفة مندوب مبيعات وتحصيل قيمة المبيعات (أي يوم بتسويق المبيعات والبيع على محلات مواد البناء وغيرها وتلبية طلبات العملاء وقيامه بتحصيل قيمة المبيعات التي يقوم بتحصيلها بموجب سندات قبض باسم الشركة حيث يتم تسليمه دفتر سندات قبض من قبل المدعية).

٣- بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣١ اكتشفت الشركة المدعية بأن المدعى عليه عامر قزمار يقوم بتحصيل ذمم ومبالغ من عملاء المدعية (المحلات التجارية) التي يقوم ببيعها بدون تحرير سندات قبض وإدخال قيمة المبالغ المحصلة إلى ذمته المالية الشخصية ولا يقوم بتوريدها لحسابات الشركة المدعية مخالفاً بذلك التزامات العمل و واجبات العمل والأصول في العمل.

٤- قامت الشركة المدعية بمواجهة المدعى عليه عامر قزمار بهذا العمل واعتراف بقيمة تحصيل مبالغ كبيرة من العملاء بدون سندات قبض ولم يقم بتوريدها لحسابات

الشركة وبناءً عليه وافق على أن يتم مرافقته مع موظفين من الشركة مراجعة جميع العملاء الذين يتعامل معهم المدعى عليه لغايات حصر المبالغ ومطابقة الذمم بين الشركة والعملاء للتوصل إلى قيمة المبالغ التي قام بتحصيلها وعدم توريدها للشركة وتم حصر هذه المبالغ من جميع العملاء (المحلات) ومطابقة الحسابات حسب الكشف المقدم من ضمن بيانات الدعوى وقائم بالتوقيع على الكشوفات وقيم المبالغ التي دخلت في ذمته وقام بتحصيلها وعدم توريدها لحسابات الشركة وكان مجموع هذه المبالغ والذمم التي قام المدعى عليه بتحصيلها وإدخالها في ذمته المالية ٢١٦٥١,٩٤٢ ديناراً واحد وعشرين ألفاً وستمئة وواحد وخمسين ديناراً و ٩٤٢ فلساً.

٥- تم الاجتماع مع المدعى عليه وذويه وأقر واعترف بتحصيل المبالغ المشار إليها أعلاه وأقر بتحملة كامل المسؤولية القانونية الجزائية والمدنية المترتبة على ذلك ووعده بأن يقوم بدفع قيمة هذه المبالغ هو وذويه وبعد إعطاء عدة مواعيد لم يلتزم بها وبعد ذلك تمت مطالبته وذويه إلا أنه ممتنع عن الدفع.

٦- إن المبالغ التي قام بتحصيلها المدعى عليه من العملاء بصفته الوظيفية ولم يوردها للشركة البالغ قيمتها ٢١٦٥١,٩٤٢ ديناراً واحد وعشرين ألفاً وستمئة وواحد وخمسين ديناراً و ٩٤٢ فلساً وأقر بإدخال هذه المبالغ إلى ذمته المالية وتحميل المسؤولية عنه يجعله مسؤولاً عن وملزماً بهذه المبالغ للشركة المدعية.

٧- المحكمة صاحبة الاختصاص في نظر هذه الدعوى.

وبنتيجة المحاكمة لدى محكمة الدرجة الأولى أصدرت قرارها رقم (٢٠١٣/٤١٢) بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣١ والمتضمن إلزام المدعى عليه بدفع مبلغ (٢٠٠٣١) ديناراً و ٩٤٢ فلساً للمدعية وتضمينه الرسوم النسبية والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يرتض المدعي بهذا القرار فطعن عليه لدى محكمة الاستئناف والتي أصدرت قرارها رقم (٢٠١٥/٣٢٧٨٣) تدقيقاً بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٨ والمتضمن رد الاستئناف

وتأييد القرار المستأنف وتضمن المستأنف عليها بهذه المرحلة ومبلغ مئة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

لم يرتض المستأنف بهذا القرار فطعن عليه لدى محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٦/٣/٧ لأسباب الواردة بلائحة التمييز.

ورداً على أسباب التمييز:-

وعن الأسباب من الأول وحتى الخامس التي تنصب في مجملها على تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها لأن البيئة المقدمة لا تصلح للاعتماد عليها في إلزام المميز بالمبلغ المدعى به وأن اليمين الحاسمة لم تكن متناسقة مع واقعة الدعوى.

وفي ذلك نجد إن هذا الطعن يشكل طعناً في الصلاحية التقديرية لمحكمة الاستئناف بوصفها محكمة موضوع على مقتضى المادة (٣٤) من قانون البيئات.

وحيث إن لا رقابة لمحكمة التمييز على محاكم الموضوع فيما تتوصل إليه من وقائع واستنتاجات ما دامت مستمدة من بيئة قانونية ثابتة في الدعوى فيما تتوصل إليه من وقائع واستنتاجات ما دامت مستمدة من بيئة قانونية ثابتة ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً.

وحيث إن محكمة الاستئناف اعتمدت على بيئة قانونية تتضمن طلب المميز توجيه اليمين الحاسمة والتي بمقتضاها تنازل عن بيئات الدعوى واطمأن لضمير المميز ضدها وحيث إن محكمة الموضوع أجابت طلب المميز وقررت توجيه اليمين الحاسمة للمميز ضدها وبالصيغة التي تتوافق مع الوقائع المتنازع عليها وبذلك فقد حسمت النزاع.

وعليه فإن البيئة التي اعتمدها محكمة الاستئناف تتفق وأحكام المادة (١/٥٣) من قانون البيئات وتكون أسباب التمييز هذه غير واردة على القرار مما يتوجب ردها .

وعن السبب الخامس الذي يقوم على تخطئة محكمة الاستئناف بقرارها غير المعلل تعليلاً صحيحاً وافياً.

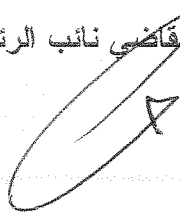
وفي ذلك نجد إن القرار المطعون عليه جاء وافياً شاملاً على عناصر القرار القضائي ويتفق وأحكام المادتين (١٦٠) و(١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية وهذا السبب لا يرد على القرار مما يتوجب رده.

وحيث إن محكمتنا تجد إن الفقرة الحكمية في قرار محكمة الاستئناف تضمنت رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف ومع ذلك ورد فيه تضمين المستأنف عليها مبلغ (١٥٠) ديناراً أتعب محاماة وحيث إن المادة (١٦٦) من قانون أصول المحاكمات المدنية نصت على أنه (بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف على اختلاف أنواعها تحكم المحكمة بأتعاب المحاماة على الخصم المحكوم عليه في الدعوى وحيث إن المستأنف خسر استئنافه فيكون الحكم عليه ببديل أتعاب المحاماة .

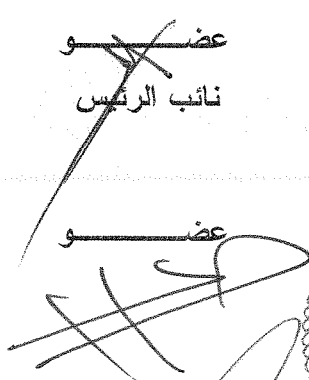
وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بأحكام المادة (٤/١٩٧) من قانون أصول المحاكمات المدنية نقرر رد الطعن والحكم بتأييد القرار وإلزام المميز بدفع مبلغ (١٥٠) ديناراً أتعب محاماة وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠/١٠/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



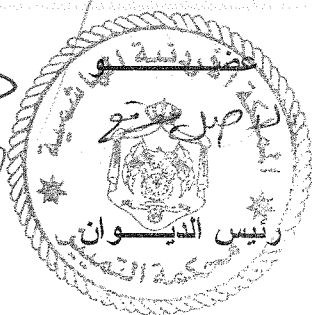
عضو
نائب الرئيس



عضو



عضو
نائب الرئيس



دقيق / د.س